الأمانـة العامـة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المملكة العربية السعودية
(رجب 1439هـ - أبريل/ نيسان 2018م)

ج 03-01/ (04/18) /04 – م ملحق (0149)

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية التاسعة والعشرون

البند الثاني:

تقريـــر حـــول متابعـــة تنفيـــذ قـــرارات القمـــة العربيـــة التنمويـــة: الاقتصـــادية والاجتماعيـــة فـــي دورتهـــا الثالثـــة (الرياض: 21-2013/1/22).

أولاً: الجوانب الاقتصادية

تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات
القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
في دورتها الثالثة (الرياض: 21-2013/1/22)
الجوانب الاقتصادية

- أصدرت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض:2013) عدة قرارات بشأن متابعة تنفيذ قرارات قمة الكويت (2009) وقرارات قمة شرم الشيخ (2011) إضافة إلى بعض الموضوعات الاقتصادية الجديدة. وقد تابعت الأمانة العامة للجامعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة الثالثة، وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها بالنسبة للجوانب الاقتصادية:

الفقرة أولاً من قرار قمة الرياض (ق.ق: 29 د.ع (3) – ج 3 – 2013/1/22) بشأن متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: 19-20 يناير/ كانون ثان 2009):

الفقرة (1) بشأن مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي:

- قامت الأمانة العامة بمخاطبة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بشأن متابعة تنفيذ قرار القمة العربية في دورتها العادية (27) (نواكشوط: 2016) رقم (656) بتاريخ 2016/7/25 والطلب إليه موافاتها بتقرير حول التقدم المحرز في عمل الصندوق للعرض على مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (29) بالمملكة العربية السعودية عام 2018. وقد تلقت الأمانة العامة مذكرة الصندوق العربي بتاريخ 2018/3/6 والتي تفيد بأن عدد الدول العربية المساهمة في الحساب الخاص 18 دولة، بالإضافة إلى الصندوق العربي، وأن إجمالي المساهمات المتعهد بها بلغ 1310 مليون دولار أمريكي، دفع منها 1267.5 مليون دولار. وقد بلغ المجموع التراكمي للقروض التي وافقت عليها اللجنة منذ بدء عمليات الحساب الخاص وحتى تاريخه 34 قرضاً بلغت قيمته الإجمالية 1201 مليون دولار أمريكي لجهات مؤهلة في 12 بلد عربي. (مرفق مذكرة الصندوق العربي).

الفقرة (4) بشأن مشروعات الربط الكهربائي العربي:

- دعا المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته (11) (الأمانة العامة: 2015/6/9) الدول العربية إلى الإسراع في تنفيذ مشاريع الربط الكهربائي ذات الأولوية المذكورة في نتائج الجزئين الأول والثاني من دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل التي قام بتمويلها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والتي تم الانتهاء منها في يناير 2014، وذلك بالتزامن مع مشروعات شبكات الغاز التي أوصت بها بالدراسة.

- أما بالنسبة للمشروعات الفعلية قيد الانجاز بين الدول العربية فيعتبر الربط الكهربائي المصري السعودي من أهم المشروعات الكبيرة في المنطقة العربية حيث يربط أكبر منظومتين كهربائيتين في الوطن العربي ، ويمكن لهذا المشروع أن يساهم في تبادل حوالى 3000 ميجاوات بين البلدين. ومن المتوقع أن يبدأ التشغيل الجزئي للمشروع في ديسمبر 2020، والتشغيل الكامل للمشروع في يوليو 2021.

- كما قام البنك الدولي، بتنفيذ الجزء الثالث من الدراسة والخاص بالأطر المؤسسية والتشريعية والقانونية لإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء، وتم الانتهاء من هذا الجزء في مايو 2012، وقد تضمن إعداد نماذج لأربع وثائق رئيسية تشكل الأطر القانونية والتشريعية للوصول إلى سوق عربية مشتركة للكهرباء وهي: (مذكرة التفاهم- الاتفاقية العامة- اتفاقية السوق- كود الشبكات)، وتم تطويرها ومراجعتها من قبل فريق فني وقانوني متخصص من الخبراء العرب، واعتمادها من قبل اللجنة التوجيهية المكلفة بمتابعة دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل، ويجرى حاليا إدراج ملاحظات الدول العربية عليها.

- **بالنسبة إلى مذكرة التفاهم الخاصة بإنشاء سوق عربية للكهرباء**، وهي وثيقة باللغة العربية رفيعة المستوى يوقعها الوزراء المعنيون بشؤون الكهرباء، وتغطي التزام الدول العربية بتحقيق التكامل للسوق العربية المشتركة للكهرباء، وكذلك الأسس القانونية للسوق، وافق مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بموجب قراره رقم (8088- د.ع (146)-2016/9/8) على مذكرة التفاهم لإنشاء سوق عربية للكهرباء، وتم التوقيع عليها من جانب وزراء الكهرباء والسفراء المعتمدين لستة عشرة دولة عربية، وذلك على هامش الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (ابريل 2017) وبذلك تكون مذكرة التفاهم قد دخلت حيز النفاذ.

- وبالنسبة للاتفاقية العامة (GA)، فهي وثيقة باللغتين العربية والإنجليزية، وتتضمن الأهداف والمبادئ الاسترشادية لتطوير السوق العربية المشتركة للكهرباء، بالإضافة إلى نظرة عامة على تصميم السوق والمسار الانتقالي، وقد اعتمدت اللجنة التوجيهية في اجتماعها (الكويت:2017/12/1) التوصيات المرفوعة إليها حول الملاحظات الجديدة للدول الأعضاء، وفريق البنك الدولي، وأحالت الملاحظات التي تحتاج إلى تعديل إلى فريق البنك الدولي ليقوم بإجراء التعديلات اللازمة عليها، وتضمينها في النسخة النهائية للاتفاقية العامة التي يتوقع الانتهاء من المراجعة النهائية لها خلال الاجتماع القادم للجنة التوجيهية بتونس مارس 2018.

- **بالنسبة إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء (PAEM)**، وهي وثيقة باللغتين العربية والإنجليزية، وتُعتبر أكثر تفصيلاً ، فقد اعتمدت اللجنة التوجيهية في اجتماعها (الكويت: 2017/12/1) التوصيات المرفوعة إليها حول الملاحظات الجديدة للدول الأعضاء، وهيئة الربط الخليجي، وفريق البنك الدولي، وأحالت الملاحظات التي تحتاج إلى تعديل إلى فريق البنك الدولي ليقوم بإجراء التعديلات اللازمة عليها، وتضمينها في اتفاقية السوق، وسوف يتم مراجعة المسودة النهائية لاتفاقية السوق خلال الاجتماع القادم للجنة التوجيهية (تونس: 2018/3/19).

- إلى جانب ذلك، سوف يقوم البنك الدولي بتطوير المقترح الخاص بمؤسسات السوق العربية المشتركة للكهرباء بحيث يتم اقتصار هذه المؤسسات على لجنتي السوق والمركز الإقليمي التنسيقي وأمانة السوق، كما تم الاتفاق على عقد المؤتمر الإقليمي الأول لإنشاء منصة لتسريع إقامة السوق العربية المشتركة للكهرباء خلال الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر 2018.

<u>الفقرة (5) بشأن مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية:</u>

- قام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويل دراسة مخطط الربط البري بالسكك الحديدية بين الدول العربية، وكلف المكتب الاستشاري دار العمران/ايتالفير (أردني– ايطالي) بإعداد الدراسة المذكورة. تم عرض الدراسة على مجلس وزراء النقل العرب في دورته (28) بتاريخ 2015/10/29 حيث وافق عليها بموجب القرار (411) وكلف الأمانة العامة بالبدء في إعداد اتفاقية للنقل بالسكك الحديدية بين الدول العربية مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات الفنية اللازمة لذلك. وجاري التواصل مع الدول العربية لتجميع مرئياتها حول المعايير والمتطلبات الفنية اللازمة لإنشاء شبكة سكك حديدية عربية والعمل على توحيد تلك المعايير

والمتطلبات الفنية والاتفاق عليها وذلك من خلال اتفاقية عربية للربط السككى.

الفقرة (6) بشأن البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:

- تنفيذاً لقرارات القمم السابقة، جاري تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وتقدم المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقريراً موجزاً حول التقدم المحرز في هذا الشأن يعرض بصفة دورية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- وبالنسبة للفقرة (ز) من القرار المتعلقة بمبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية ولتحقيق الأمن الغذائى العربي، فسيتم عرض الاجراءات المتخذة والنتائج التي تم التوصل إليها ضمن التقرير الخاص بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة (28) لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

الفقرة (8) بشأن الأمن المائي العربي:

- جاري متابعة الموضوع من قبل المجلس الوزاري العربي للمياه وجاري تحديث استراتيجية الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات المستقبلية ومتطلبات التنمية المستدامة وكذلك الخطة التنفيذية للاستراتيجية والتي تتضمن مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

الفقرة (14) بشأن دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك:

- تولي الأمانة العامة اهتماماً كبيراً بالقطاع الخاص في أعمالها، نظرا لدوره الحيوي في عملية التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي، ومن هذا المنطلق أعطت الأمانة العامة الأولوية في التعامل مع الاتحادات العربية والغرف القطرية، لتوضيح دورها في ظل السياسات الوطنية والعربية المشتركة لتسهيل الأمور أمام القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك متابعة مهامه مع اتحاد الغرف العربية في ضوء التقرير السنوي الذي يعده عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص العربي في تجارته السلعية والخدمية. كما تعمل الأمانة العامة مع اتحاد الغرف العربية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى لتنظيم آلية رجال الأعمال في المنتديات التي تنظمها جامعة الدول العربية مع التكتلات الدولية والإقليمية، وكذلك متابعة شؤون الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة باعتبارها قنوات مهمة للاقتصاديات العربية لتعزيز حضورها في الدول مقار الغرف المشتركة وتشجيع صادراتها ولاستقطاب الاستثمارات إلى

المنطقة العربية والدفاع عن المصالح العربية في شتى المجالات. وقد تم إنشاء لجنة في اتحاد الغرف العربية معنية بالمبادرة العربية لسلامة الأغذية وتسهيل التجارة لمواجهة الصعوبات التي تواجه التجارة العربية البينية في هذا المجال.

الفقرة (19) بشأن مشروع الربط البحري بين الدول العربية:

- أقرت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثانية (شرم الشيخ: 2011) مشروع الربط البحري بين الدول العربية، وجاري متابعة تنفيذ محاور مشروع الربط البحري بين الدول العربية. وقد تم إعداد اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية، وأقرها مجلس وزراء النقل العرب بموجب قراره رقم (399) بتاريخ 2014/10/23 كما أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم(2040) بتاريخ 2015/2/19 ووجه برفعها لمجلس الجامعة للموافقة عليها. وبعرض الموضوع على مجلس الجامعة في دورته العادية (147)، رأى ضرورة إفراد اتفاقية خاصة بالتعاون بين الدول العربية في مجال النقل البحري وفصلها عن الاتفاقية المشار إليها أعلاه، وأصدر قرار رقم (8146) بتاريخ 2017/3/7 في هذا الخصوص. وتم إعادة اتفاقية النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية مرة أخرى للعرض على مجلس وزراء النقل العرب في دورته (30) بتاريخ 2017/10/22 حيث أصدر بشأنها القرار رقم (443) الذي ينص على:

" 1- إحالة مشروع اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية، إلى اللجنة الفنية للنقل البحري، وذلك لإفراد اتفاقية خاصة لتنظيم الإجراءات الفنية والمالية للنقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية.

2- دعوة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) إلى توسيع العمل بمذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري لدول المشرق العربي، لتشمل كافة الدول العربية.

3- دعوة الدول العربية إلى التصديق والانضمام إلى مذكرة التفاهم التي أعدتها الاسكوا بشأن التعاون في مجال النقل البحري."

الفقرة (20) بشأن مشروع ربط شبكات الإنترنت العربية:

- شكل مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات فريق عمل لإعداد دراسة حول مشروع ربط شبكات الإنترنت العربية من خلال نقاط النفاذ الشامل. وقد قام الفريق

بإعداد الدراسة حول متطلبات تنفيذ المشروع بعد أن قام بإعداد استبيان للدول العربية عن وضع الإنترنت فيها، ومن ثم تحليل النتائج، وذلك للوصول لفهم واضح للمشكلة ومعرفة وتحديد نقاط الضعف الموجودة وسببها. وبناء على دراسة الفريق، شكل مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات فريق عمل جديد معني بتنفيذ مشروع ربط شبكات الإنترنت العربية. وقد قام الفريق بالتعاون مع الأمانة العامة بعقد عدة ورشات عمل بهدف تبادل الخبرات والتجارب حول نقاط مبادلة الإنترنت في الدول العربية.

- وبعد مراجعة أفضل الممارسات في مجال ربط شبكات الإنترنت العربية، تبين أن التجارب الناجحة جميعاً اعتمدت على تنفيذ مشروعات الربط الشبكي وإنشاء نقاط المبادلة عن طريق القطاع الخاص وليس عن طريق حكومات الدول، من أجل تحفيز القطاع الخاص وباقي أصحاب المصلحة للمشاركة في تنفيذ المشروع، وكلّف مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات الأمانة العامة بالتعاون مع المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات لتنظيم ندوات توعية لأصحاب المصلحة في الدول العربية حول التجارب العالمية والإقليمية في موضوع مقاسم الإنترنت.

- وبعرض الموضوع على الدورة (21) للمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (القاهرة : 2017/12/4)، أصدر القرار رقم (506) الذي نص على:

"1- التأكيد على المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات إعداد الدراسة المطلوبة بشأن الصعوبات التي تعوق تنفيذ مشروع الربط الإقليمي لشبكات الإنترنت العربية وكيفية المضي قدما في تنفيذ المشروع مع تضمين فقرة في الدراسة تعرض نظرة موسعة حول النتائج المتوقعة من تنفيذ المشروع تعتبر الأبعاد الاقتصادية والتنموية والاجتماعية له، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج المشروع التجريبي السابق الذي تم إطلاقه بين المشغلين في المملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية.

2- التأكيد على الدول العربية الاهتمام باستيفاء الاستبيان الذي أرسله المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات إلى إدارات وهيئات تنظيم الاتصالات ومشغلي شبكات الاتصالات ومقدمي خدمات الإنترنت في المنطقة العربية، لاستكمال الدراسة وتقييم الوضع الحالي لنقاط الربط في المنطقة، ومن ثم حث المشغلين لديها على المشاركة في ورشة العمل المزمع عقدها في إطار

تنفيذ مشروع الربط الإقليمي لشبكات الإنترنت العربية.

3- دعوة الدول العربية إلى حث مشغلي شبكات الاتصالات لديها إلى دعم مشروع ربط شبكات التعليم والبحث العلمي وإعطاء ميزة إضافية لعملية توصيل هذه الشبكات. "

الفقرة (21) بشأن مبادرة البنك الدولي في العالم العربي:

- يتعاون البنك الدولي مع الأمانة العامة (إدارة الطاقة) بصفتها أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء منذ 2009، وكل ما يتم عمله حاليا هو استكمال للتعاون السابق المنصّب بالدرجة الأولى على تهيئة الأطر المؤسسية والقانونية والتشريعية لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء ويجري حالياً تطوير وثائق حوكمة السوق، وتم تعميم الاتفاقية العامة واتفاقية السوق على الدول العربية، لإبداء الملاحظات عليهما، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من المسودة النهائية للاتفاقية العامة، والمسودة النهائية لاتفاقية السوق خلال عام 2018.

الفقرة (23) بشأن المشاريع العربية لدعم صمود القدس:

- تعد الأمانة العامة دراسة دورية تعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة سبتمبر من كل عام تتضمن دعم الدول العربية للاقتصاد الفلسطيني من خلال صندوقي الأقصى والقدس مع إبراز المرافق والمنشآت التي يوجه إليها هذا الدعم، كما تتضمن المقاطعة العربية والدولية للشركات لإسرائيل والتي يستلزم توسيعها وتفعيلها من أجل تحقيق المقاطعة الكاملة لإسرائيل. وفي إطار دعم وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وبناء اقتصاده، فقد اتخذت الأمانة العامة جملة من الإجراءات المتعلقة بدعم الاقتصاد الفلسطيني والتي من بينها:

1- مساهمة صندوقي الأقصى والقدس في دعم الاقتصاد الفلسطيني:

- شاركت الأمانة العامة ممثلة بالسفير الدكتور كمال حسن علي الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية في الاجتماع السنوي (69) للجنة الإدارية لصندوقي الأقصى والقدس (جدة : 2017/10/29) تم خلاله مناقشة الموضوعات التالية:

أولاً: تقرير سير العمل وإعادة هيكلة محفظة مشاريع صندوق الأقصى:

تم الاتفاق على المشاريع المستهدفة وتوفير الدعم اللازم لها من مصادر متعددة حيث:

1. بلغ حجم محفظة مشاريع فلسطين 2575 مليون دولار.

2. مصادر تمويل شراكة صندوق الأقصى بلغت 1351 مليون دولار .
3. بلغ حجم الصرف منذ ابريل 2017 حوالي 35 مليون دولار (14 مليون دولار من موارد الصندوق، 21 مليون دولار من منح الصناديق العربية).
4. بلغ حجم المبالغ المصروفة 685 مليون دولار (519 مليون دولار مشاريع مكتملة، 328 مليون دولار مشاريع قيد التنفيذ).

ثانياً: الموارد المالية:

- تم استعراض الاجراءات المتخذة بشأن متابعة تنفيذ قرار القمة العربية د.ع (27) رقم (677) بتاريخ 2017/3/29 التي انعقدت في المملكة الأردنية الهاشمية، بشأن دعم موازنة دولة فلسطين وصمود الشعب الفلسطيني، حيث تم إرسال خطاب من الأمين العام إلى وزراء الخارجية بشأن تنفيذ القرار يتضمن توزيع المبلغ المعتمد وفق نسب مساهمة الدول في موازنة جامعة الدول العربية.
- وجهت اللجنة الإدارية الجهات التنفيذية للصندوقين بألا يقل نصيب مشاريع مدينة القدس عن 20% من الموارد المتاحة.
- يتكامل عمل صندوق الأقصى في متابعة تنفيذ قرار القمة العربية المُشار إليه مع المشاورات الجارية مع منظمة التعاون الإسلامي، وتم وضع اقتراحات لاستدامة مصادر التمويل لدولة فلسطين، وذلك بموجب قرار القمة الإسلامية (إسطنبول: 2016/4/15) بشأن القضية الفلسطينية والقدس الشريف. وقد دعا القرار إلى دعم وتوسيع برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني انطلاقًا من نجاح المشروع النموذجي الذي أطلقه صندوق الأقصى، حيث كان للبرنامج أثر قوي في دعم وصمود الشعب الفلسطيني على أرضه.

2- المقاطعة العربية لإسرائيل ودورها في دعم الاقتصاد الفلسطيني:

تضمنت توجهات القمم العربية ومجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دوراتهم المتعاقبة التأكيد على اهمية اتخاذ كافة السبل اللازمة لتفعيل المقاطعة العربية لإسرائيل ودعم الشعب الفلسطيني:

1- قرارات القمم العربية وآخرها قرار القمة العربية د.ع (27) رقم (675) بتاريخ 2017/3/29 الذي نص على: "أهمية استمرار دعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف كافة أشكال التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك حظر استيراد منتجاتها أو الاستثمار

فيها بشكل مباشر أو غير مباشر لمخالفتها للقانون الدولي".

2- قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري ذات الصلة، وأخرها القرار رقم (8168) بتاريخ 2017/9/12 الذي نص على: "دعوة الدول العربية لاستضافة مؤتمرات ضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل، وذلك في إطار تفعيل عمل أجهزة المقاطعة وتطويرها وتنشيط دورها والتأكيد على أهمية بلورة آليات للتعاون بين المقاطعة الرسمية ممثلة بأجهزة المقاطعة العربية والمقاطعة الشعبية الدولية".

3- الفقرة السابعة من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2135) بتاريخ 2017/8/24 والتي تنص على: "دعوة الأمانة العامة بالتنسيق مع المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل لإعداد قائمة بالشركات الدولية التي تتعامل مع الاحتلال وتتواطأ معه ببناء مشاريع تدعم بنيته الاستعمارية وتجسد قمع الشعب الفلسطيني وانتهاك حقوقه وانتهاك القانون الدولي، وتعميمها على الدول العربية".

وفي ضوء ما سبق، قامت الأمانة العامة باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاقتصادية بشأن وقف كافة أشكال التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وحظر استيراد منتجاتها أو الاستثمار فيها بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي نفس السياق، فقد أوصى مؤتمر ضباط اتصال المكاتب الإقليمية للمقاطعة العربية لإسرائيل في دورته (91) (الأمانة العامة: 23-25 /2017/10) بحظر التعامل مع عدد كبير من الشركات العالمية. كما أوصى المؤتمر أيضاً بالتأكيد على ضرورة التواصل بين المكاتب الإقليمية في الدول العربية لمقاطعة إسرائيل ومنظمات المجتمع المدني في الدول العربية العاملة في مجال مقاطعة "إسرائيل"، والتأكيد على أهمية التواصل والتعاون بين المقاطعة الرسمية ممثلة بأجهزة المقاطعة العربية والمقاطعة الشعبية الدولية.

قرار قمة الرياض رقم (ق.ق: 30 د.ع 3 ج3 – 2013/1/22) بشأن الاستثمار في الدول العربية–الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة:

- عقد الاجتماع الأول "لجنة الخبراء المعنين بالاستثمار في الدول العربية لإعداد المذكرة التفسيرية للاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية المعدلة" (الأمانة العامة: 6-2017/11/8) ، كما عقد الاجتماع الثاني للجنة (الأمانة العامة: 16-1/18/ 2018). وكذلك عقد الاجتماع الثالث للجنة الخبراء والمختصين لمناقشة الصيغة النهائية المعدلة للنظام الأساسي لمحكمة الاستثمار العربية" (الأمانة العامة: 4-2017/12/6). وبعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أصدر المجلس القرار رقم (ق 2171 –د.ع

101- 2018/2/8) بخصوص موضوع الاستثمار في الدول العربية ، حيث سيعقد اجتماع للجنة الخبراء المعنيين بالاستثمار في الدول العربية لمناقشة ملاحظات ومرئيات الدول العربية على الاتفاقية واقتراح الآلية المناسبة لتعديل الاتفاقية خلال الربع الثاني من عام 2018، لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة في صورتها النهائية لإقرارها. وقد تم إحالة الصيغة النهائية المعدلة للنظام الأساسي لمحكمة الاستثمار العربية بموجب القرار المذكور الى اللجنة الدائمة للشؤون القانونية تمهيدا لعرضها على مجلس الجامعة للاعتماد.

<u>قرار قمة الرياض رقم (ق.ق: 31 د.ع 3 ج3 – 2013/1/22) بشأن الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010– 2030):</u>

- تم اعتماد الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030) كإطار للعمل العربي المشترك في مجال الطاقة المتجددة بموجب القرار رقم (31)؛ وبإحاطة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بقرار القمة المذكور، أصدر القرار رقم (167) والمتعلق بدعوة الدول الأعضاء إلى الأخذ في الاعتبار بما ورد في وثيقة الاستراتيجية العربية عند وضع أو تطوير استراتيجياتها الوطنية لتعزيز استخدامات الطاقة المتجددة بما في ذلك تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في المشروعات ذات الصلة، بالتنسيق مع مؤسسات وصناديق التمويل الدولية والإقليمية والعربية والوطنية، وتكليف لجنة خبراء الطاقة المتجددة بتقديم تقرير دوري للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، تمهيداً لرفعه للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية حول التقدم المحرز في هذا الشأن، كما كلف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بتعميم النموذج المقترح للإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة ومرفقه نموذج الخطط الوطنية للطاقة المتجددة على الدول العربية لاستلام الملاحظات خلال شهرين.

- وقامت أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء باتخاذ عدة إجراءات لتنفيذ قرار القمة، حيث استعرض المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الحادية عشرة (الأمانة العامة: 2015/6/9) الإجراءات التي تم اتخاذها لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010– 2030)، واتخذ بشأنها القرار (197) والذي كلف بموجبه أمانة المجلس بتحديث البيانات الواردة في الاستراتيجية حول الأهداف الوطنية المعلنة في الدول العربية بالاستعانة بخبراء عرب، ومن ثم العرض على لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول

العربيــة، وتعمــيم منهجيــة متابعــة تطــور تنفيــذ الإطــار الاسترشــادي العربــي للطاقــة المتجـددة علـى الـدول العربيـة واسـتلام ملاحظـات الـدول عليهـا خـلال شـهرين تمهيـداً لاعتمادهـا لاحقـاً مـن المكتـب التنفيـذي، وإعـداد تقريـر سـنوي حـول تطـور تنفيـذ الإطـار الاسترشــادي العربــي للطاقــة المتجــددة وعرضــه علــى الاجتمــاع القــادم للمكتــب التنفيذي.

- كمــا قــدمت أمانــة المجلــس مقترحــاً بتوســيع نطــاق الاســتراتيجية العربيــة لتطــوير اسـتخدامات الطاقـة المتجـددة لتصـبح "الاسـتراتيجية العربيـة للطاقـة المسـتدامة" حتـى تأخـذ فـي الاعتبـار كفـاءة الطاقـة والبعـد البيئـي إلـى جانـب الطاقـة المتجـددة، وعرضـته علـى الاجتمـاع الثـاني والثلاثـين للمكتـب التنفيـذي للمجلـس الـوزاري العربـي للكهربـاء الـذي وافـق عليـه وتـم تكليـف خبيـر عربـي بإعـداد الاسـتراتيجية العربيـة للطاقـة المسـتدامة وفقـاً للشـروط المرجعيـة التـي تـم إعـدادها مـن قبـل مجموعـة العمـل التـي تـم تشـكيلها لمتابعـة إعـداد الاسـتراتيجية العربيـة. وقـد قـام الخبيـر بإعـداد الاسـتراتيجية واتخــذ المجلــس الــوزاري العربــي للكهربــاء فــي الــدورة (12) (الأمانــة العامــة: 2017/4/6) القرار رقم (230) الذي نص على:

" 1- الإحاطــة علمــاً بصــدور النســخة المرفقــة مــن الاســتراتيجية العربيــة للطاقــة المسـتدامة، وتكليـف أمانـة المجلـس الـوزاري العربـي للكهربـاء بتعميمهـا علـى الـدول العربيـة واسـتلام ملاحظـاتهم عليهـا خـلال شـهرين مـن تـاريخ التعمـيم، ثـم عـرض النسـخة النهائيـة للاسـتراتيجية العربيـة للطاقـة المسـتدامة علـى الاجتمـاع القادم للمكتب التنفيذي تمهيداً لاعتمادها ومن ثم طباعتها وترجمتها.

2- تكليـف مجموعـة العمـل الخاصـة بالاسـتراتيجية بإعـداد خطـة تنفيذيـة مناسـبة لهـا تعرض على لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة."

ويجري حالياً إعداد الخطة التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة تمهيداً لاعتمادها من المكتب التنفيذي في دورته القادمة.

<u>فيما يخص الإطار الاسترشادي للطاقة المتجددة:</u>

- تـم اعتمـاد الإطـار الاسترشـادي العربـي للطاقـة المتجـددة ونمـوذج خطـط العمـل الوطنيـة المرفـق بـه، وذلـك اسـتناداً إلـى الاسـتراتيجية العربيـة لتطـوير اسـتخدامات الطاقـة المتجـددة، المعتمـدة مـن قبـل القمـة العربيـة التنمويـة الاقتصـادية والاجتماعيـة بالريـاض (ينـاير: 2013)، وبموجـب المـادة الأولـى مـن القـرار رقـم 234 الصـادر عـن

الاجتماع الثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء بتاريخ 2014/9/16.

- تتابع الأمانة العامة (إدارة الطاقة) باعتبارها أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة تنفيذ الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة في الدول العربية، وقد أصدر المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته (12) (الأمانة العامة: 2017/4/6) القرار رقم 231 والذي يتضمن تثمين التعاون البنّاء بين أمانة المجلس/إدارة الطاقة والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والتأكيد على ضرورة متابعة تنفيذ «إطار التعاون» الموّقع بين الطرفين باعتبار المركز ذراعاً فنياً للمجلس في موضوعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وتكليف أمانة المجلس باستمرار التنسيق مع المركز الإقليمي لتقديم الدعم الفني للدول الراغبة في إعداد خططها الوطنية للطاقة المتجددة خلال عام 2017، والطلب من الدول العربية وضع خططها الوطنية للطاقة المتجددة لتتوافق مع الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة والنموذج المرفق به؛ ومتابعة تنفيذ توصيات ورش العمل حول "متطلبات تنفيذ الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة وتطبيق منهجية متابعة تطور الطاقة المتجددة في الدول العربية"، ودراسة تنظيم ورش عمل أخرى بالتعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وقد عقدت بالفعل ورشة عمل في مملكة البحرين شارك فيها ممثلون عن إحدى عشرة دولة عربية.

<u>فيما يتعلق بخارطة الطريق لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030):</u>

- تتعاون الأمانة العامة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في وضع خريطة طريق أو إطار تنفيذي للاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030) التي تم إقرارها في قمة الرياض 2013 والتي جرى توسيع نطاقها لاحقاً لتصبح الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، وقد اقترحت خارطة الطريق سبعة مبادرات لتسريع إدماج الطاقة المتجددة في خليط الطاقة في المنطقة العربية، ومن بين تلك المبادرات "مبادرة الطاقة النظيفة للمنطقة العربية (Pan-Arab Clean Energy-PACE)" التي تهدف إلى زيادة مساهمة الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة ضمن مصادر الطاقة في المنطقة العربية.

- أحيط المكتب التنفيذي علماً بالمبادرات السبع التي خلص إليها تقرير خارطة الطريق لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030)، وتم تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) للعمل على تطوير هذه المبادرات وصياغتها على شكل مقترحات مشاريع تتضمن تحديد المتطلبات الفنية والمالية اللازمة لتنفيذها، ورفع تقرير عن التقدم المحرز للمكتب التنفيذي في اجتماعه المقبل. وتم تكليف لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بدراسة عقد اجتماع إقليمي يضم كافة الأطراف المعنية والجهات التمويلية والمانحين بهدف توفير الدعم المطلوب لتنفيذ هذه المبادرات، وفق إطار زمني محدد للتنفيذ.

- كما وافق المجلس على تحديد الأولوية للمبادرتين الثانية (المشروع المتكامل لبناء وتنمية القدرات العربية في تصميم الخطط الوطنية للطاقة المتجددة)، والرابعة (تكامل الطاقات المتجددة في شبكات الكهرباء) من المبادرات المنبثقة عن تقرير "خارطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030)" الذي أعدته الأمانة العامة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، حيث طلب من المركز الإقليمي العمل على صياغة هاتين المبادرتين بشكل مقترحات مشاريع (Project Proposals) وموافاة أمانة المجلس بهما. ومازال المركز في اطار العمل على صياغة هذه المقترحات.

<u>قرار قمة الرياض رقم (ق.ق:35 د.ع 3 ج3 – 2013/1/22) بشأن الإجراءات المتخذة بخصوص استضافة مملكة البحرين لمشروع البورصة العربية المشتركة:</u>

- تم احاطة القمة العربية في دورتها العادية (26) (شرم الشيخ : مارس 2015) بالإجراءات المتخذة بخصوص استضافة مملكة البحرين لمشروع البورصة العربية المشتركة، وانتهاء الشركة من إجراءات تأسيسها.

<u>قرار قمة الرياض رقم (ق.ق: 36 د.ع 3 ج3 – 2013/1/22) بشأن الإجراءات المتخذة بخصوص مبادرة خادم الحرمين الشريفين لدعم المؤسسات المالية العربية المشتركة والشركات العربية المشتركة:</u>

- تم احاطة القمة العربية في دورتها العادية (26) (شرم الشيخ : مارس 2015) بأن صناديق التمويل العربية استكملت زيادة رؤوس أموالها بنسبة لا تقل عن 50%.

- وبالنسبة إلى الشركات العربية، قامت الأمانة العامة بمخاطبة الشركات العربية المشتركة والطلب اليها موافاة الأمانة العامة بتقارير موجزة حول الاجراءات المتخذة لتنفيذ قرار القمة المذكور أعلاه لعرض المستجدات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية في دورتها العادية (29). وقد تلقت ردودا من الشركات العربية التالية:

  - مذكرة الشركة العربية البحرية لنقل البترول بتاريخ 2018/3/8 تشير فيها إلى أنه تم زيادة رأس مال الشركة من أموالها الذاتية من 250 مليون دولار أمريكي في عام 2013 إلى 350 مليون دولار أمريكي في عام 2014 وزيادته إلى 400 مليون دولار أمريكي في عام 2015 وإلى 450 مليون دولار أمريكي في عام 2016 وإلى 500 مليون دولار أمريكي في عام 2017.
  - مذكرة شركة سكر كنانة المحدودة بتاريخ 2018/3/7 توضح فيها بأن الجمعية العمومية غير العادية للشركة في اجتماعها رقم (38) أصدرت قرارا بزيادة رأسمال الشركة من 590 مليون جنيه إلى 2.250 مليار جنيه سوداني. تهدف هذ الزيادة في رأس المال إلى سداد مساهمة الشركة في مشاريعها المدرجة في خطة كنانة 2020 بحجم 325 مليون دولار ولجذب المزيد من المستثمرين للمساهمة في هذه المشروعات.
  - مذكرة الشركة العربية للاستثمارات البترولية بتاريخ 2017/3/20 تشير فيها بأن تم زيادة رأسمالها المصرح به بنسبة 100% من 1.2 مليار دولار أمريكي إلى 2.40 مليار دولار أمريكي، كما تمت زيادة رأس المال المكتتب به في الأعوام الماضية من 550 مليون دولار أمريكي إلى 2 مليار دولار أمريكي بنسبة تزيد عن 100% .

.2018-02-01001

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT

التاريخ : 2018/03/06

سعادة السفير الدكتور كمال حسن علي المحترم
الأمين العام المساعد
للشئون الاقتصادية
الأمانة العامة
جامعة الدول العربية
القاهرة – جمهورية مصر العربية

02479
6 - MAR 2018

الموضوع: الحساب الخاص الملشأ لدى الصندوق العربي لتمويل
مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة
في الدول العربية

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى رسالتكم رقم 5/1224 بتاريخ 26 فبراير 2018 بخصوص الموضوع أعلاه، نود الإفادة بما يلي:

1. بلغ عدد الدول العربية المساهمة في الحساب الخاص 18 دولة، بالإضافة إلى الصندوق العربي، وبلغ إجمالي المساهمات المتعهد بها 1,310 مليون دولار أمريكي. دفع منها حوالي 1,267مليون دولار أمريكي.

2. بلغ المجموع التراكمي للقروض التي وافقت عليها لجنة إدارة الحساب الخاص منذ بدء عمليات الحساب الخاص وحتى تاريخه 34 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 1,201 مليون دولار أمريكي لجهات مؤهلة في 12 بلد عربي (الأردن، المغرب، تونس، موريتانيا، البحرين، جيبوتي، مصر، السودان، اليمن، فلسطين، لبنان، وعمان).

وتفضلوا سعادتكم بقبول وافر التحية والتقدير ،،،

عبد اللطيف يوسف الحمد

رئيس لجنة إدارة الحساب الخاص

مرفق

تلفون : ٢٤٩٥٩٠٠٠ ٩٦٥+ – فاكس : ٩٢ / ٩١ / ٢٤٩٥٩٣٩٠ ٩٦٥+ – ص.ب : ٢١٩٢٣ الصفاة ١٣٠٨٠ الكويت
Tel.: +965 24959000 - Fax : +965 24959390 / 91 / 92 - P.O.Box : 21923 Safat 13080 Kuwait
E-mail: admin@arabfund.org

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
قروض الحساب الخاص لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة
في الدول العربية
2018/03/01

مليون دولار أمريكي

الدولة	الجهة المقترضة	مبلغ القرض	المجموع
	برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"	5	5
	برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند" (قرض2)	8	-
المملكة الأردنية الهاشمية	صندوق التنمية والتشغيل	30	30
	حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	50	50
	حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (قرض2)	50	10
مملكة البحرين	بنك البحرين للتنمية	30	30
	بنك البحرين للتنمية (قرض2)	50	50
	بنك البحرين للتنمية (قرض3)	50	37.50
الجمهورية التونسية	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	30	30
	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (قرض2)	20	10
	حكومة الجمهورية التونسية	50	50

المملكة المغربية	مجموعة البنك الشعبي المركزي	50	50	12.50
	البنك المغربي للتجارة الخارجية	50	50	-
	القرض الفلاحي للمغرب	50	50	-
	حكومة المملكة المغربية	50	50	46
	مؤسسة البركة للتمويل الأصغر	15	15	-
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	صندوق الإيداع والتنمية	20	20	20
	حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية	50	50	50
جمهورية جيبوتي	صندوق جيبوتي للإنماء الاقتصادي	10	10	10
	صندوق جيبوتي للإنماء الاقتصادي (قرض2)	20	20	20
جمهورية مصر العربية	الصندوق الاجتماعي للتنمية*	50	50	25
	البنك الأهلي المصري	50	50	-
	بنك الكويت الوطني – مصر	50	50	50
	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	30	30	30
الجمهورية اليمنية	صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة	15	15	11.25
	بنك التسليف التعاوني و الزراعي	50	50	12.50
فلسطين	الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فلكن"	8	8	8
	شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني	30	12	12
	الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فلكن" (قرض2)	10	10	10

* تم انشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر ليحل مكان الصندوق الاجتماعي للتنمية

2018-02-01001

06/03/2018 13:11 +965-24959391 ARAB FUND PAGE 03/04

جمهورية السودان	مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية*	20	-
	حكومة جمهورية السودان	50	50
سلطنة عمان	حكومة سلطنة عمان	50	50
	حكومة سلطنة عمان (قرض2)	50	50
	حكومة سلطنة عمان (قرض3)	50	-
		1201	**769.75**

* تم إلغاء القرض بموجب قرار لجنة إدارة الحساب الخاص رقم (5) لسنة 2013

ثانياً: الجوانب الاجتماعية

تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات

القمة العربيـة التنمويـة: الاقتصاديـة والاجتماعيـة

في دورتها الثالثـة (الرياض: 21-2013/1/22)

<u>الجوانب الاجتماعية</u>

- أصدرت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في دورتها الأولى التي عُقدت بدولة الكويت (2009) قرارات بالغة الأهمية تصب في صالح التنمية العربية، والتي أسست لانطلاقة جديدة وجادة للتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية الجوهرية في الدول العربية. وقدم الأمين العام إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة التي عقدت في الرياض (2013)، تقريراً تقييمياً لما تم تنفيذه من قرارات وتوجهات صدرت عن قمة الكويت (2009) وشرم الشيخ (2011)، كما تم تقديم تقرير أيضاً إلى الدورة العادية السادسة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة التي عُقدت بمدينة شرم الشيخ (2015)، والذي أوضح ما تم إنجازه، والصعوبات التي حالت دون التنفيذ الكامل للقرارات في بعض الدول.
- تابعت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: 21-22 يناير/كانون ثان 2013)، تنفيذ قرارات القمتين التنمويتين الأولى والثانية، وأصدرت القرار رقم (29) بتاريخ 2013/1/22 بشأن تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: 19-20 يناير/كانون ثان 2009) ودورتها الثانية (شرم الشيخ: 19 يناير/كانون ثان 2011) والقرار الصادر عن قمة بغداد 2012 بشأن شبكة الأمانة المالية العربية لدولة فلسطين. كما أصدرت القمة القرار رقم (32) بشأن الأهداف التنموية للألفية (2000 – 2015 وما بعد)، والقرار رقم (33) بشأن التصدي للأمراض غير المُعدية (غير السارية).
- وفيما يلي عرض موجز للإجراءات المتخذة لمتابعة تنفيذ قرارات قمة الكويت وشرم الشيخ والرياض بشأن **<u>الموضوعات الاجتماعية والتنموية</u>**:

- منذ صدور قرارات القمة التنموية الأولى في الكويت (2009)، وحتى القمة الثالثة في الرياض (2013)، تعد الأمانة العامة تقارير بصورة دورية يتم عرضها على اجتماعات اللجنة الوزارية المعنية بالمتابعة والإعداد والتحضير للقمم العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، والتي أصدرت عدداً من التوصيات تم عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي أصدر

بدوره عدداً من القرارات قرارات كان آخرها القرار رقم (2079) بتاريخ 2016/2/18، الذي نصت فقرته الأولى الخاصة بمتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/ كانون ثان 2013) على:

" 1- الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة والدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك لتنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/ كانون ثان 2013).

2- مواصلة الأمانة العامة للجامعة والدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك جهودهم في متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/ كانون ثان 2013).

3- تكليف الأمانة العامة بتحديث جدول متابعة تنفيذ قرارات القمة التنموية في دوراتها المتعاقبة، يتضمن الإنجازات التي تحققت والصعوبات التي تحول دون تنفيذ القرارات والمقترحات العملية لمعالجتها، بالإضافة إلى الموضوعات التي تحتاج إلى دراسات. "

<u>الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة:</u>

- فيما يتعلق بالأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني، بحث مجلس وزراء الصحة العرب الموضوع في الدورتين (43) الذي عقدت بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2015/2/26، والدورة (44) التي عقدت بجنيف بتاريخ 2015/5/18، وبعد أن أطلع المجلس على التقرير المقدم من دولة فلسطين بشأن احتياجات وزارة الصحة الفلسطينية، أصدر المجلس القرار رقم (1) الصادر عن الدورة (44) المشار إليها، الذي تضمن تقديم دعم مادي قدره 100.000$ (مائة ألف دولار أمريكي)، لتوفير الاحتياجات الطبية اللازمة لدعم القطاع الصحي في الأراضي الفلسطينية، وتشكيل لجنة دولية من الأطباء المتخصصين للكشف على الحالات المرضية الحرجة وتقديم العلاج العاجل والمناسب لهم.

- كما أصدر مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية (46) التي عقدت في جنيف بتاريخ 2016/5/23، القرار رقم (1) بشأن الأحوال الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، الذي تضمن تقديم دعم مادي قدره 100.000$ (مائة ألف دولار أمريكي)، لتوفير الاحتياجات الطبية اللازمة لدعم القطاع الصحي في الأراضي الفلسطينية، مؤكداً على القرارات السابقة للمجلس والخاصة

بالطلب من المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية إرسال لجنة تقصي حقائق حول الوضع الصحي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك الاستجابة للاحتياجات التي تقدم بها معالي وزير الصحة الفلسطيني، والعمل على تسهيل مرور الأدوية والمهمات والفرق الطبية وفرق الإغاثة من وإلى الأراضي الفلسطينية والجولان المحتل من خلال جميع المعابر.

- كما أصدر مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية (48) التي عقدت في جنيف/مايو 2017، القرار رقم (1) بشأن الأحوال الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، الذي تضمن ما يلي:

  - تقديم الشكر للدول المانحة على ما تقدمه من دعم للشعب الفلسطيني في المجال الصحي، وحث الدول الأعضاء على الاستمرار في تقديم الدعم الإنساني العاجل بكافة أشكاله إلى الشعب الفلسطيني لضمان سلامته وتوفير حقوقه الإنسانية.
  - دعوة كافة المؤسسات الدولية التي تهتم بحقوق الإنسان، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للتدخل لدى سلطات الاحتلال ومصلحة السجون الإسرائيلية لإلزامها بتقديم العلاج للمرضى الأسرى في سجون الاحتلال الذين تتدهور حالاتهم الصحية بشكل يومي، وتشكيل لجنة دولية من الأطباء المتخصصين للكشف على الحالات المرضية الحرجة وتقديم العلاج العاجل والمناسب لهم.

<u>البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية:</u>

- تقوم منظمة العمل العربية، بمتابعة تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية وتقدم تقارير دورية في هذا الشأن إلى اللجنة الوزارية المعنية بالإعداد والتحضير للقمم العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية: وقد تم عرض الموضوع على الدورة (97) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي أصدرت القرار رقم (2092)، والذي تضمن التأكيد على أهمية وحيوية البرنامج، ودعوة المنظمة إلى ضرورة الاستمرار في تنفيذه، مع إعادة النظر في أولويات تنفيذ مشروعات البرنامج مع تحديث البيانات المتعلقة بهذه البرامج، أخذاً في الاعتبار ما تم إنجازه، والأهمية في معالجة قضايا البطالة، والموارد المالية التي توفرها المنظمة في إطار تحولها إلى التمويل الذاتي، ودعا الدول العربية إلى سداد مساهماتها في البرنامج وفقاً للآلية المعتمدة له. وفي إطار تنفيذ هذا القرار اتخذت منظمة العمل العربية عدداً من الإجراءات في هذا الشأن، وتم تنفيذ جزء هام من البرنامج، إلا أن موضوع التمويل لا يزال يُشكل عائقاً في التنفيذ المتكامل للبرنامج.

البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية:

- تتابع الأمانة العامة بالتنسيق مع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية، وذلك من خلال تقديم مساهمات المجلس للدول الأقل نمواً، وإعداد تقارير عربية حول خفض الفقر، وتقديم الدعم الفني بناءً على طلب الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية التنموية.

- في ذات الاطار، أطلق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، برعاية فخامة رئيس جمهورية مصر العربية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، التقرير الإقليمي الأول في العالم حول الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، وذلك على هامش الشق رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2017/9/21 بنيويورك، حيث تضمن هذا التقرير الذي تم إعداده بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، تحليلاً لواقع الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية، واشتمل على توصيات هامة في مختلف المجالات ذات الصلة بما يعزز الجهود العربية الرامية للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، وأوصى التقرير كذلك بإعداد استراتيجية عربية للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، التي بدء بالفعل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتنسيق مع الشركاء بإعداد مشروعها، تمهيداً لعرضها على القمة العربية التنموية القادمة في 2019، ذلك بالإضافة إلى تنظيم عدد من ورش العمل المتخصصة حول المؤشرات، ورسم خرائط الفقر التي هدفت إلى دعم الكوادر العربية في هذه المجالات، بما يمكن الدول العربية برسم خرائط الفقر ووضع خطط الاستهداف السليم القابلة للتنفيذ على الأرض.

البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية:

- يعتبر العمل بالبرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية منتهي، حيث تتابع الدول الأعضاء خطة التنمية المستدامة 2030، التي تم اعتمادها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة 25-2015/9/27.

تطوير التعليم في الوطن العربي:

- تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) بمتابعة تنفيذ برنامج تطوير التعليم في الوطن العربي وتقدم تقارير دورية عن خطوات التنفيذ إلى اللجنة الوزارية المعنية بالإعداد والتحضير للقمم العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، وكان أخرها بتاريخ 2016/2/18.

تحسين مستوى الرعاية الصحية:

- تتابع الأمانة العامة بالتنسيق مع مجلس وزراء الصحة العرب والدول الأعضاء، تحديث الخطة الاستراتيجية العربية لتطوير الرعاية الصحية الأولية وطب الأسرة (2011 – 2016)، وذلك في ضوء المستجدات والمتطلبات الصحية للدول الأعضاء.

مبادرة البنك الدولي في العالم العربي:

- انتهت الأمانة العامة بتاريخ 2015/5/31 من تنفيذ مشروع التعاون المشترك مع البنك الدولي بمكوناته الثلاثة، والذي يحمل اسم "التنمية المؤسسية لتعزيز سياسات الشباب ومشاركتهم"، وتضمنت مكوناته الثلاثة ما يلي:
  - المكون الأول: رصد المنظمات العاملة في مجال الشباب في مصر وتونس والأردن.
  - المكون الثاني: تقييم وبناء قدرات قطاع الشئون الاجتماعية بالأمانة العامة في ملف سياسات الشباب.
  - المكون الثالث: بناء قدرات شباب الباحثين العرب.
  - تم تنظيم مسابقة بحثية لشباب الباحثين العرب ممن هم دون سن الـ 35 عام، حيث تم تشكيل لجنة سداسية لوضع أسس ومعايير لتقديم المقترحات البحثية المقدمة إليها، واختيار 3 مشاريع بحثية فائزة وتقديم دعم مادي لهذه المشاريع، وذلك لمساعدة الباحثين على إتمامها وتحويلها إلى أبحاث فعلية تتولى الجامعة العربية المساعدة في نشرها عقب إتمامها في شكلها النهائي.

تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية:

- تتابع الدول الأعضاء تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 التي أقرتها الدورة (70) للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر / أيلول 2015.

المشاريع العربية لدعم صمود القدس:

- أصدر مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية (46) بجنيف بتاريخ 2016/5/23، بشأن موضوع الأحوال الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، وبعد أن اطلع المجلس على تقرير دولة فلسطين المقدم إلى الدورة (69) للجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية، اتخذ القرار رقم (1) بهذا الشأن، الذي تضمن حث الدول الأعضاء على تقديم الدعم الإنساني العاجل بكافة أشكاله إلى الشعب الفلسطيني لضمان سلامته وتوفير حقوقه الإنسانية، ودعا كافة المؤسسات الدولية التي تهتم

بحقوق الإنسان، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للتدخل الفوري لدى سلطات الاحتلال ومصلحة السجون الإسرائيلية لإلزامها بتقديم العلاج للمرضى الأسرى في سجون الاحتلال الذين تتدهور حالاتهم الصحية بشكل يومي، وتشكيل لجنة دولية من الأطباء المتخصصين للكشف على الحالات المرضية الحرجة وتقديم العلاج العاجل والمناسب لهم.

- كما أصدر مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية (48) التي عقدت في جنيف (مايو 2017)، القرار رقم (1) بشأن الأحوال الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، وبعد أن اطلع المجلس على تقرير معالي وزير الصحة بدولة فلسطين المقدم إلى الدورة (70) للجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية، اتخذ القرار رقم (1)، الذي تضمن:

  - دعوة كافة المؤسسات الدولية التي تهتم بحقوق الإنسان، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للتدخل لدى سلطات الاحتلال ومصلحة السجون الإسرائيلية لإلزامها بتقديم العلاج للمرضى الأسرى في سجون الاحتلال الذين تتدهور حالاتهم الصحية بشكل يومي، وتشكيل لجنة دولية من الأطباء المتخصصين للكشف على الحالات المرضية الحرجة وتقديم العلاج العاجل والمناسب لهم.
  - إرسال لجنة تقصي حقائق حول الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
  - مطالبة الحكومة الإسرائيلية برفع الحصار عن قطاع غزة ومنع تفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، ومطالبتها كذلك بالعمل على الوفاء بمسؤوليتها القانونية لحماية حقوق الإنسان الأساسية للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- يرصد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب سنوياً مبلغاً قدره 50.000$ (خمسون ألف دولار أمريكي) لدعم المشروعات الاجتماعية الفلسطينية، وذلك من موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي التابع للمجلس، بالإضافة إلى تقديم دعم للمشروعات الاجتماعية التنموية في فلسطين بناءً على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، وفي هذا الصدد أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب القرار رقم (842) الصادر عن الدورة (37)، الذي تضمنت فقرته الثانية الموافقة على تقديم دعم بمبلغ 100000$ (مائة ألف دولار أمريكي) لإنشاء مشروع مركز التكوين الاجتماعي التنموي في دولة فلسطين.

- كما يرصد الصندوق العربي للأنشطة الشبابية والرياضية دعماً سنوياً لوزارة الشباب والرياضة الفلسطينية بمبلغ 100000$ (مائة ألف دولار أمريكي) وذلك لدعم الشباب الفلسطيني ولدعم صمود القدس.

- وفي نفس الإطار أيضاً، ينظم مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بالتعاون مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة بدولة فلسطين ماراثون القدس الدولي كل عام، وتقوم الأمانة العامة بدعوة الدول الأعضاء لتنظيم ماراثون في نفس التوقيت ببلدانهم بمشاركةٍ من الشباب العربي دعماً للقدس.

الأهداف التنموية للألفية (2000 – 2015 وما بعد):

- نظمت الأمانة العامة المؤتمر الوزاري حول "خطة التنمية المستدامة العالمية ما بعد 2015 في الدول العربية"، برعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي – رئيس جمهورية مصر العربية، يومي 6-2016/4/7 في جمهورية مصر العربية بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي، وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الـ (UNDP)، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (764 (د.34)، 2014/12/22) والقرار رقم (2078) الصادر عن الدورة (97) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي تضمن رفع نتائج المؤتمر إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة (27).

- اعتمد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته (27) بموجب قراره رقم 663 بتاريخ 2016/7/25 "الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية: الأبعاد الاجتماعية"، وتتابع الأمانة العامة تنفيذ الإعلان بالتنسيق مع الدول الأعضاء بالتعاون مع كافة الشركاء.

- نظمت الأمانة العامة الاجتماع الأول لفريق العمل الإقليمي المعني بإعداد المؤشرات التي سيقترح أن تسترشد بها الدول الأعضاء في وضع قوائمها الوطنية، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والإسكوا، خلال يومي 11-2016/5/12، كما عقدت الأمانة العامة عدداً من الاجتماعات في إطار المؤشرات ذات الصلة بالجوانب الاجتماعية خلال عام 2017، بما في ذلك المؤشرات ذات الصلة بالفقر متعدد الأبعاد، والسكان، والمرأة، والطفولة، وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية لخطة 2030.

- في ذات الإطار، تقوم الأمانة العامة بإعداد خطة التنمية الثقافية 2030، بالتنسيق والتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة.

فيما يتعلق بالمرأة، تم اتخاذ الاجراءات التالية:

- اعتمدت القمة العربية بموجب قرارها رقم 701 د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29، إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية "أجندة المرأة في المنطقة العربية 2030"، وتواصل الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والشركاء متابعة تنفيذهما.
- تم إعداد منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية، الصادر عن مؤتمر "المرأة العربية في أجندة التنمية المستدامة" الذي عقد خلال الفترة 11/29-2015/12/1.

إطلاق شبكة "خديجة" كشبكة عربية للتمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية:

- في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية للنهوض بالمرأة العربية لما بعد 2015 (المحور الخاص بالتمكين الاقتصادي)، وخلال أعمال المنتدى الإقليمي للتمكين الاقتصادي للمرأة الذي نظمته الأمانة العامة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يومي 16-2015/9/17 بمقر الأمانة العامة، تم إطلاق شبكة "خديجة" كشبكة عربية للتمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية.

وضع مؤشرات اقليمية ترصد وضع النساء والفتيات في المنطقة العربية :

- قامت الامانة العامة بتنظيم ورشة عمل اقليمية حول "مؤشرات الأساس لرصد واقع المرأة والتنمية في المنطقة العربية 2030" بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) يومي 15-2016/10/16 بالمملكة الاردنية الهاشمية.

تشكيل فريق عمل إقليمي معنى بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف الخامس المعنى بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة :

- قامت الامانة العامة بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) بتشكيل فريق عمل إقليمي يعنى بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف الخامس المعنى بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويهدف الفريق إلى التنسيق بين الدول الاعضاء حول التطورات العالمية والاقليمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وتفعيل دور الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وتقديم المساعدة الفنية في وضع الخطط الوطنية وسياسات الرصد والمتابعة، ووضع المؤشرات لضمان إدماج النوع الاجتماعي وانفاذ حقوق المرأة في كافة القطاعات، والرصد المنتظم وتحليل التقدم المحرز والفجوات في تنفيذ الأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي في أهداف التنمية.

في مجال الطفولة:

- أعدت الأمانة العامة الإطار العام لـ "استراتيجية النهوض بأوضاع الطفولة في الوطن العربي لما بعد 2015"، حيث تضمن عدداً من القضايا التي تمثل أولويات لقضايا حقوق الطفل في المنطقة العربية.
- تقوم الأمانة العامة بإعداد "أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي 2030"، وخطة العمل التنفيذية الخاصة بها لتكون بمثابة الأجندة العربية للنهوض بأوضاع الطفولة في المنطقة خلال الفترة 2015-2030.

في مجال الأسرة:

- تم اعتماد وثيقة "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030" بموجب القرار (833) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته العادية السادسة والثلاثين (ديسمبر 2016)، بصفتها أول وثيقة على المستوى الإقليمي والدولي تضع قضايا تمكين الأسرة على أجندة التنمية المستدامة طبقاً لمؤشرات قياس محددة ضمن المحاور السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة 2030.
- تقوم الأمانة العامة بالتنسيق مع كافة المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا الأسرة لوضع مؤشرات علمية لمنهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية 2030، والذي تم إقراره من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

التصدي للأمراض غير المُعدية (غير السارية):

- تعمل الأمانة العامة على التنسيق مع وزارات الصحة في الدول الأعضاء لمتابعة تنفيذ قرارات مجلس وزراء الصحة العرب ذات الصلة بالأمراض غير المُعدية (غير السارية)، بهدف الوقاية من أخطار هذه الأمراض، وتأثيرها على جهود التنمية الوطنية.
- وفي هذا الإطار تقوم الأمانة العامة بإعداد الدراسات وإجراء المسوحات الميدانية والاجتماعية من خلال تنفيذ البرنامج العربي لصحة الأسرة والذي تم تنفيذه في كل من جيبوتي (2012)، واليمن (2013)، وليبيا (2014)، وجاري تنفيذ مسوحات في المغرب ولبنان.